الأمم المتحدة

A/59/306

الجمعية العامة

Distr.: General
27 August 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٠٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

تقرير الأمين العام

١ - اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ١٥٨/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وفتحت باب التوقيع عليها والتصديق عليها والانضمام إليها، وأهابت بالدول الأعضاء أن تنظر على سبيل الأولوية في التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها.

٢ - وبدأ نفاذ الاتفاقية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ عقب تلقي صك التصديق العشرين عليها في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣.

٣ - وعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية في نيويورك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حيث انتخب أعضاء اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وكانت نتائج الانتخاب كما يلي:

* A/59/150.

170904 170904 04-47227 (A)

اسم العضو	البلد أو الجنسية	تنتهي ولايته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
فرانسيسكو ألبا	المكسيك	٢٠٠٧
أحمد حسن البرعي	مصر	٢٠٠٧
خوسيه سيرانو بريلانتس	الفلبين	٢٠٠٥
عبد الحميد الجمري	المغرب	٢٠٠٧
آنا ماريا دييغيس	غواتيمالا	٢٠٠٥
أزاد طاغيزاد	أذربيجان	٢٠٠٥
آرثر شاتو غاكواندي	أوغندا	٢٠٠٥
براساد كارياواسام	سري لانكا	٢٠٠٥
فرانسيسكو كاريون مينا	إكوادور	٢٠٠٧
آنا إليزابيث كوبياس مدينا	السلفادور	٢٠٠٧

٤ - وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في جنيف في الفترة من ١ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. والتقت اللجنة بممثلي منظمة العمل الدولية وكذلك بممثلي المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وقد أعربوا جميعا عن التأييد للجنة وعن رغبتهم في التعاون معها. والتقت اللجنة أيضا بممثلي عدة منظمات غير حكومية، منها بعض المنظمات الأعضاء في اللجنة التوجيهية للحملة العالمية للتصديق على الاتفاقية. ورحبت اللجنة بالمساهمة التي قدمها المجتمع المدني سواء أثناء وضع الاتفاقية أو فيما بعد في سياق الجهود التي تم القيام بها للترويج للتصديق عليها من جانب الدول. وأعربت اللجنة عن الأمل في أن تواصل المنظمات غير الحكومية العمل مع اللجنة فيما يتعلق بالترويج للتصديق على الاتفاقية، وبتزويدها بالمعلومات ذات الصلة بولايتها.

٥- وحتى ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤، كانت ٢٦ دولة قد صدقت على الاتفاقية، وهي: أذربيجان، إكوادور، أوروغواي، أوغندا، بليز، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بوليفيا، تيمور ليشتي، الجماهيرية العربية الليبية، الرأس الأخضر، سري لانكا، السلفادور، السنغال، سيشيل، طاجيكستان، غانا، غواتيمالا، غينيا، الفلبين، قيرغيزستان، كولومبيا، مالي، مصر، المغرب، المكسيك. وبالإضافة إلى ذلك، وقعت الدول الـ ١٠ التالية على الاتفاقية: الأرجنتين، باراغواي، بنغلاديش، تركيا، توغو، جزر القمر، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون، شيلي، غينيا - بيساو. ويمكن الاطلاع على تفاصيل أخرى عن عمليات التوقيع والتصديق على الاتفاقية والانضمام إليها في موقع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية على الإنترنت في العنوان http://untreaty.un.org.

٦ - وفي القرار ١٦٦/٥٨، أهابت الجمعية العامة بجميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على الاتفاقية أن تنظر على وجه السرعة في التوقيع والتصديق عليها أو الانضمام إليها؛ وأهابت بالدول الأطراف في الاتفاقية أن تقدم تقاريرها الدورية الأولى في الوقت المناسب، حسبما طلب في المادة ٧٣ من الاتفاقية؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية للترويج للاتفاقية من خلال الحملة الإعلامية العالمية عن حقوق الإنسان وبرنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان؛ ورحبت بتزايد أنشطة الحملة العالمية لإدخال الاتفاقية حيز النفاذ، ودعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى مواصلة تكثيف جهودها بغرض نشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية وتعزيز فهم أهميتها؛ ورحبت بعمل المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين فيما يتعلق بالاتفاقية، وشجعتها على مواصلة هذا المسعى؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مستكملا عن حالة الاتفاقية إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

٧ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٠/٥٨، إلى جميع الدول الأعضاء أن تقوم، وفقا للنظام الدستوري لكل منها، بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين بصورة فعالة، وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية التي هي طرف فيها، والتي يمكن أن تشمل الاتفاقية.

٨ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الموافق اليوم الدولي للمهاجرين، أهاب الأمين العام بالدول الأعضاء التي لم تنضم بعد طرفا إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك.

٩ - وتم التشديد أيضا على أهمية التصديق على الاتفاقية على الصعيد الإقليمي. وعلى ذلك فإن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية قامت في دورتها الرابعة والثلاثين بالتنويه مع التقدير، في قرارها ٢٠٢٧ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، المعنون ''حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم''، ببدء نفاذ الاتفاقية، وبناء على ذلك حثت الدول الأعضاء على النظر، حسب مقتضى الحال، في التوقيع على ذلك الصك أو التصديق عليه.

١٠ - وفي ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية جلسة استماع بشأن الاتفاقية في بروكسل، شارك فيها ممثل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. واعتمدت اللجنة، في دورتها العامة الأخيرة، المعقودة في يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، رأيا بمبادرة منها بشأن الاتفاقية شجعت فيه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على التصديق عليها.

١١ - وعلاوة على ذلك، واصلت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين، ترويجها للانضمام إلى الاتفاقية في إطار الولاية التي منحتها لها لجنة حقوق الإنسان. ففي عام ٢٠٠٣ شاركت المقررة الخاصة في عدة مؤتمرات وحلقات دراسية ولقاءات أخرى وألقت خطباً ومحاضرات تؤكد على أهمية التصديق على الاتفاقية من أجل توفير الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين.

١٢ - وأخيراً، فمن خلال برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان، تواصلت الجهود من جانب الأمانة العامة في سبيل إقامة حوار مع الدول التي لم تنضم إلى معاهدات حقوق الإنسان الدولية، بما فيها الاتفاقية. كما أن حلقات العمل التي نظمتها في عام ٢٠٠٣ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن التصديق على تلك المعاهدات وتقديم التقارير إلى الهيئات التعاهدية ذات الصلة واصلت التشديد على أهمية التصديق على الاتفاقية.